مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الخليج وتحوُّل القوة في إقليم الشرق الأوسط.. إيران وإسرائيل نموذجاً

إعداد

د. محمد بدري عيد

التقرير الاستراتيجي

العدد (١٣)

سبتمبر ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الخليج وتحوُّل القوة في إقليم الشرق الأوسط..إيران وإسرائيل نموذجاً

إعـــداد

د. محمد بدري عيد

التقرير الاستراتيجي

العدد (١٣)

سبتمبر ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢١

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

د. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة

- مقدِّمة ١١
- **أولًا**: البعد الشرق أوسطي لأمن منطقة الخليج ١٣
- **ثانيًا**: الخليج العربي والصراع الإيراني-الإسرائيلي ١٨
- **ثالثًا**: تحوُّل القوة في الشرق الأوسط بين إيران وإسرائيل ١٩
- **رابعًا**: البرنامج النووي الإيراني واحتمالات الحرب مع إسرائيل... ٢٧
- **خامسًا**: الولايات المتحدة واحتمالات الحرب الإسرائيلية-الإيرانية ٤٠
- **سادسًا**: الاستنتاجات العامة ٤٢
- قائمة المراجع العربية والأجنبية ٤٥

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مقدِّمة

تشير الخبرة التاريخية والأحداث المعاصرة في الخليج العربي إلى أن ثمة علاقات تفاعل متبادلة بين أمن المنطقة والأمن الإقليمي لها بأبعاده المختلفة.

ويظهر هذا التأثير والتأثُّر بين أبعاد أمن الخليج بالنظر إلى نوعية وطبيعة التحديات التي تواجهها دول المنطقة على الصعيدين: الداخلي والخارجي، إذ إن التحديات الأمنية في الخليج ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل مترابطة ومتداخلة.

وبوجه عام تتَّسم منطقة الخليج العربي بأن طبيعة المخاطر التي تتعرض لها تنبع أساسًا من مصادر معقَّدة ومتعددة الأبعاد ذات صلة بالبيئة الإستراتيجية للإقليم وأبعاده المتعددة.

فعلى سبيل المثال، أدَّى سباق التسلح التقليدي، الذي كان سمة لازمة للمنطقة منذ ثمانينات القرن الماضي، وسعي كلٍّ من: إيران والعراق لتطبيق سياستهما العسكرية والأمنية الذاتية، إلى ذلك خلق حالة من انعدام أمن الدول المحيطة ممثَّلة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن ثَمَّ كانت المحصلة النهائية أن عاش الخليج لعقود في بيئة يهيمن عليها الصراع والتنافس وعدم الرضا عن الوضع الراهن والسعي دومًا

لتغييره من جانب القوتين الإقليميتين المتنافستين على الهيمنة على الإقليم ممثلتين في: إيران والعراق، وفي الأغلب الأعم كان الخيار الحتمي للتغيير هو اللجوء إلى القوة العسكرية من قِبَل هاتين الدولتين المتنافستين.

ومن ثَمَّ بات غياب الاستقرار الجيوسياسي في عموم المنطقة، هو السمة الغالبة واللازمة لأمن المنطقة على المستويين: الوطني والجماعي لسنوات ليست بالقصيرة.

وعلى غرار هذه الخبرة، يشهد العقد الأخير تصاعدًا واضحًا في حدَّة التنافس والصراع الإقليمي بين كل من: إيران وإسرائيل، من أجل الهيمنة والسيطرة على إقليم الشرق الأوسط، وفي القلب منه منطقة الخليج العربي، بما يحمل هذا التنافس وذلك الصراع من مخاطر محتملة بالغة الخطورة على أمن واستقرار دول الخليج في الحاضر والمستقبل.

في ضوء ذلك، يجتهد هذا التقرير في تبيان طبيعة التحوُّل الحاصل حاليًّا أو المتوقع خلال المستقبل المنظور في هيكل القوة في الشرق الأوسط، على ضوء التنافس الإيراني-الإسرائيلي للفوز بمكانة «الدولة القائد» في الإقليم، ومناقشة احتمالات نشوب صدام عسكري وربما حرب نووية بين الجانبين ومواقف القوى الدولية الكبرى من ذلك لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتبارات الحاكمة التي تفسِّر الترقُّب الحذر في الخليج ودوله تجاه الصراع الإيراني- الإسرائيلي بما قد يتضمنه من تداعيات كارثية وخيمة ربما تعصف بأمن الخليج ودوله لعقود مقبلة.

أولًا ـ البعد الشرق أوسطي لأمن منطقة الخليج:

نظراً للأهمية الإستراتيجية المتعاظمة للخليج العربي فإن البُعْد الإقليمي لأمن المنطقة يتسع ليشمل أيضًا أمن الممرات البحرية الحيوية المرتبطة بها، وهي: مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، ومضيق «بالك» الواقع بين سريلانكا والهند، ومضيق «ملقا» الواقع بين سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا، وبحر العرب، وخليج عُمان، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر، ومن ثَمَّ أمن الدول المعنية مباشرة بهذه الممرات، الأمر الذي يجعلها مرتبطةً أمنيًّا واستراتيجيًّا بأمن الخليج، بالإضافة إلى أمن الدول الملتصقة جغرافيًّا ومرتبطة اقتصاديًّا بدول الإقليم (كما في حالة اليمن).

في ضوء ذلك، يمكن القول بأنَّ البُعْد الإقليمي لأمن الخليج يشمل مستويات متعددة متداخلة ومترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، وهي: البُعْد العربي، والبُعْد الآسيوي، والبُعْد الشرق أوسطي.

إذ يعتبر الخليج جزءًا مهمًّا من منطقة الشرق الأوسط سواء بمفهومها الشامل أو المحدود؛ ويرتبط أمن الخليج بمنطقة وأمن الشرق الأوسط من خلال مظاهر عدَّة، على النحو التالي:

- **من ناحية أولى**: بمنظور جيو إستراتيجي، تتداخل إسرائيل بعمق مع أمن البحر الأحمر المتداخل بدوره مع أمن الخليج على نحوٍ عضويّ ومباشر، ومن الناحية الجيواقتصادية يبقى النفط حاضرًا في علاقة إسرائيل

بأمن الخليج، لاسيما من جهة تعزيزه لدور دول الخليج في مساندة الموقف العربي عمومًا، وتوفير المساندة والدعم المالي للمجهود الحربي لدول الطوق العربي في مواجهة إسرائيل، على نحو ما عبَّر عنه قرار الحظر النفطي العربي إبان حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م.

- من ناحية ثانية: يرى بعض الباحثين ضرورة النظر إلى أمن الخليج كجزءٍ من النظام الإقليمي للشرق الأوسط، خاصةً مع سعي الولايات المتحدة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي؛ لبناء صيغة إقليمية للأمن في الشرق الأوسط تكون الدول العربية - وفي القلب منها دول مجلس التعاون الخليجي - وإسرائيل جزءًا منها، كما أن لإسرائيل تصوُّر معين للأمن في الخليج - أو بعبارة أدق - طموح نحو دور في المستقبل إزاء أمن الخليج[١].

فقد ظلت إسرائيل تنظر إلى منطقة الخليج والتطوُّرات الجارية في هذه المنطقة باعتبارها أحد محددات أمنها القومي، وذلك بحكم معطيات الجغرافيا والخبرة التاريخية، كما ساهمت التطوُّرات الدولية والإقليمية على مدار العقود الأخيرة، في دخول إسرائيل بصورة أكثر تأثيرًا في تطوير معادلة التوازن الجديدة في المنطقة، وجعلتها أشد ارتباطًا بمعادلة الأمن في الخليج.

ففي حالة شكَّلت هذه التطوُّرات أو بعضها بالفعل - أو بدت احتمالات أنها قد تشكل وفق قراءات وقناعات صانع القرار الإسرائيلي- تهديدًا لأمن لإسرائيل، يتم التصدي لها بكافة الوسائل المتاحة حتى ولو عن طريق استخدام القوة العسكرية.

ولعل المثال التاريخي الأبرز على هذه الحالة، قصفُ الطيران الإسرائيلي للمفاعل العراقي «أوزيراك» عام ١٩٨١م، أما المثال الأبرز في الوقت

الراهن، فهو الموقف الإسرائيلي المعلن إزاء البرنامج النَّووي الإيراني، إذ تدرك تل أبيب تمامًا أن إيران نووية تعني وجود مكافئ نووي لها يكبح هيمنتها على المنطقة لاسيما وأن لطهران طموحات معلنة للنفوذ والسيطرة الإقليمية، ومن هنا يأتي تواتر تأكيدات كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين منذ عام ٢٠٠٧م، أن الخيار العسكري وارد جدًّا؛ لإجهاض البرنامج النَّووي الإيراني(٢).

أما في حالة مثَّلت التطوُّرات في بعض دول منطقة الخليج أو في عموم المنطقة، فرصًا مواتية فإن إسرائيل لا تألو جهدًا من أجل استثمارها، ومن ذلك على سبيل المثال، مسارعتها عقب انهيار نظام البعث عام ٢٠٠٣م إلى إيجاد موطئ قدم لها في العراق، خاصةً في إقليم كردستان الغني بالنفط، حيث عملت على مد جسور التعاون مع الحكم الذاتي هناك، بغرض تحقيق أهداف إستراتيجية عدَّة، أهمها: نظرة بعض الدوائر في إسرائيل إلى التطورات في عراق ما بعد نظام البعث، لاسيما ما يتعلق بقضايا الحكم الذاتي والتقسيمات الإدارية، باعتبارها تخلق شرعية تؤمِّن وجودها في المنطقة وترسخه.

كما نظر الإستراتيجيون في إسرائيل إلى أن ما يجري في العراق في مرحلة مابعد الحرب عام ٢٠٠٣م على أنه نوع من «الفيروس» الذي سيصيب بالتدريج دول أخرى في المنطقة (تحديدًا: إيران وسوريا)، متوقعين أن تتجه هذه الدول، وتحت ضغط مطالبات الأقليات الموجودة فيها بحكم ذاتي، إلى تطوير كونفيدراليات، معتبرين أنَّ هذا الانفصال العرقي سيوفّر أوضاعًا بيئية «مريحة جدًّا» لقبول دولة يهودية كجزء لايتجزَّأ من المنطقة التي تتحدَّث اللغة العربية، وإلى حين يتحقَّق ذلك «ما على إسرائيل سوى الصبر والبرود»(٣).

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

وبناءً على هذه الرؤية، حثت جهات بحثية وعسكرية إسرئيلية الولايات المتحدة آنذاك على تقسيم العراق بوصفه أفضل وسيلة لخدمة الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، معتبرةً أنه يتوجب القضاء على الوحدة الجغرافية للعراق وتسهيل إقامة دويلات طائفية فيه، وإلَّا فإن الحرب الأمريكية على هذا البلد ستكون فاشلةً ولم تحقق أهدفها، وفي هذا السياق أكَّد الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عاموس مالكا: «أن غياب العراق عن خريطة المنطقة بمساحته الحالية ووحدة أقاليمه؛ سيكون أحد العوامل المهمَّة في تقليص المخاطر الإستراتيجية على إسرائيل»، منوهًا إلى أن: «العالم العربي بدون العراق الموحد هو أفضل لإسرائيل من العالم العربي بوجود عراق موحد»(٤).

كذلك ترى تل أبيب أنَّ العراق بحالته الأمنية والسياسية الراهنة، يبقى تحديًا إستراتيجيًّا وسياسيًّا في حسابات الأمن الإسرائيلي، إذ تبقى احتمالات بروز نظام راديكالي في بغداد ممَّا سيعيد وضع إسرائيل في مرمى التهديدات والصواريخ العراقية.

كما أنه في حال قرَّرت الولايات المتحدة إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق أو ارتبطت معه باتفاقيات أو دخلت في تحالفات دفاعية وعسكرية، فإن ذلك يهدد مستقبل أمن إسرائيل ويضر بمكانتها ودورها المركزي في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة(٥).

ناهيك عن الطموح الإسرائيلي في إحياء مشروع نقل نفط شمال العراق عبر ميناء حيفا على البحر المتوسط، وذلك من خلال إحياء أنبوب (الموصل حيفا)، حيث ثارت احتمالات وتكهنات في أعقاب انتهاء الحرب على

العراق ٢٠٠٣م حول إمكانية إعادة فتح أنبوب النفط العراقي الذي كان قائمًا إبان فترة الانتداب البريطاني على فلسطين - والمُعطَّل حاليًّا- والذي ربط مدينة الموصل بميناء حيفا الإسرائيلي قبل عام ١٩٤٨ مرورًا بسوريا، أنبوب النفط الجديد سيمتدُّ من مدينة كركوك في شمال العراق إلى معامل التكرير في مدينة حيفا في شمال إسرائيل، مرورًا بالأردن، بعدما طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة عدم السماح بمروره عبر سوريا؛ لأنها ترعى الإرهاب.

ويتبدى الارتباط بين أمن الخليج وأمن الشرق الأوسط كذلك، من خلال الترابط الوثيق بين مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط والأمن في الخليج، هذا الارتباط الذي تجلَّى في أن التطوُّرات التي شهدتها المنطقة في غضون السنوات الأخيرة (الشد والجذب بين إيران والغرب على خلفية البرنامج النَّووي، وحرب لبنان الثانية التي اندلعت في يونيو عام ٢٠٠٦م، والحرب الإسرائيلية على غزة ديسمبر ٢٠٠٨م/ يناير ٢٠٠٩م)، أوجدت واقعًا إستراتيجيًّا جديدًا في المنطقة، جعل من إيران ـ بحكم ارتباطها ودعمها لسوريا وحزب الله وعلاقاتها الخاصة مع حركة حماس - أحد عناصر عملية السلام في الشرق الأوسط ، ممَّا يجعل مستقبل الترتيبات السلمية خاصَّة على المسارين: السوري واللبناني رهنًا بالموقف الإيراني الذي يسعى إلى إبرام صفقة تقوم على فك الارتباط مع سوريا وحزب الله وحماس مقابل مطلبين رئيسين، هما: السماح لإيران بتطوير برنامجها النَّووي حتى منتهاه، باعتباره برنامجًا للأغراض السلمية، ومنح طهران أولوية في أية ترتيبات أمنية إقليمية مستقبلية في الخليج، بما يجعلها الطرف المهيمن على أمن واستقرار المنطقة.

ثانيًا- الخليج العربي والصراع الإيراني-الإسرائيلي:

ثمة مجموعة من الاعتبارات التي تجعل دول الخليج العربي تراقب بحذر وحرص بالغين ومتابعة دقيقة، الحدَّة غير المسبوقة التي بات يتَّسم بها التنافس بين إيران وإسرائيل، سواء على صعيد الخطاب المُعلن أو السلوك السياسي الرسمي خاصةً من جانب تل أبيب.

فمن جهة أولى، شهدت السنوات الثلاث الأخيرة تصعيدًا خطيرًا لجهة الاحتكاك شبه العسكري بين تل أبيب وطهران، وذلك على نحو ما أظهرته «حرب الناقلات» و«الطائرات المسيَّرة» بين الجانبين، وعدم نفي إسرائيل اتهامات إيران لها بالتورط في ضرب منشآت نووية واغتيال علماء نوويين إيرانيين على الأراضي الإيرانية.

ولاشك أن منطقة الخليج تعدُّ إحدى أبرز الساحات لمثل هذه التطوُّرات وغيرها، والتي تشكل نوعًا من «تصفية الحسابات» أو «الحروب بلا اشتباك» بين تل أبيب وطهران.

ومن جهة ثانية، يُعَدُّ الخليج مرشحًا ليكون ساحةً رئيسةً لحرب دولية-إقليمية، طرفاها: الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى.

إذ يشهد الخطاب السياسي والعسكري الرسمي الإسرائيلي منذ عام ٢٠٢٠م تصعيدًا غير مسبوق بشأن توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، وترافق ذلك مع مؤشرات عملية ذات دلالة تُظهر -على ما يبدو- تحوُّلًا جوهريًّا في إستراتيجية تل أبيب لردع طهران، وذلك على نحو يُنذر بنشوب حرب بين العدوين اللدودين، والتي إن حدثت ستترك تداعيات كارثية ليس فقط على طرفيها المباشرين، وإنما على مجمل إقليم الشرق الأوسط، الذي

يُعَدُّ منطقة حيوية بالغة الحساسية من المنظور الجيو إستراتيجي العالمي، بما يجعلها مؤهلة للانفجار الكبير إثر أية مواجهة عسكرية واسعة بين قوتين كبريين من القوى المتنافسة على قيادة الإقليم واحتكار موقع الدولة المركزية المهيمنة على شؤونه سلمًا وحربًا.

وإذا كان من المعتاد أن يتضمن الخطاب السياسي الرسمي الإيراني تهديدات ليس فقط بتوجيه ضربة عسكرية إلى إسرائيل، بل أيضًا التلويح بـ«محوها» تمامًا، فإنه لم يكن من المألوف وجود تهديدات معاكسة صريحة ومن أعلى المستويات السياسية والعسكرية الرسمية في الجانب الإسرائيلي.

وقد تُقْدِمُ واشنطن على التدخُّل إلى جانب تل أبيب في حال وجهت الأخيرة ضربة عسكرية استباقية إلى طهران، ومن المرجح أن تنطلق الهجمات الأمريكية ضد إيران من منطقة الخليج ومياهه، بما يمثله ذلك من تداعيات وخيمة على أمن واستقرار دول المنطقة؛ بالنظر إلى احتمالات شن إيران ضربات انتقامية ضد دول المنطقة أو على أقل تقدير ضد القواعد العسكرية الأميركية بها.

ومن جهة ثالثة، قد يتطوَّر التصعيد المتبادل بين إيران وإسرائيل إلى حرب نووية بينهما، بما تتضمنه من تداعيات كارثية على مجمل دول المنطقة، على مختلف المستويات وكافة الصُّعد.

ثالثًا ـ تحوُّل القوة في الشرق الأوسط بين إيران وإسرائيل:

في ضوء حديث الخطاب الرسمي الإسرائيلي، عن أن خطر إيران يتجاوز حيازتها لسلاح نووي، وأن موازين القوة- دون حصرها في الجانب

العسكري ـ تميل لصالح إسرائيل، ووفقًا لهذا التقدير والمنظور الكلي لطبيعة تهديدات الخصم ومقومات القوة، فإن محددات أي حرب محتملة بين إيران وإسرائيل، وشكل هذه الحرب، والطرف المبادر بها ومداها الزمني، وتدخلات القوى الدولية الكبرى، سترتكز ـ في الأغلب الأعم- على تصورات كلتا الدولتين لماهية الحالة الراهنة والمستقبلية لموازين القوى الشاملة بينهما.

وتأسيسًا على ما تقدَّم وانطلاقًا منه، يطبق هذا التقرير نظرية تحوُّل القوة على النظم الإقليمية، وتحديدًا منطقة الشرق الأوسط، من خلال دراسة حالة إسرائيل باعتبارها «الدولة المهيمنة» أو على أقل تقدير المتفوقة إقليميًّا، مقابل إيران باعتبارها «الدولة المتحدية»، حيث تنازع إسرائيل في مجال الاستئثار بمكانة «الدولة المركز» في واحد من أهم الأقاليم الحيوية وأكثرها سخونةً في العالم، والمرشح أن يستمر كذلك أيضًا على مدار القرن الحالي.

ويحاول هذا التقرير- من خلال التطبيق العملي لهذه النظرية المهمَّة في أدبيات العلاقات الدولية- تسليط الضوء على احتمالات نشوب حرب مستقبلية بين إسرائيل وإيران من عدمه، وترجيح أيهما سيبادر بشن الحرب، ومدى وشدة هذه الحرب في حال نشوبها، واحتمالات تدخُّل القوى الكبرى في النظام الدولي في هذه الحرب الإقليمية في حال اندلاعها لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالنظر إلى مصالحها الحيوية في منطقة الخليج والشرق الأوسط عمومًا من جهة، وبحكم ارتباطها بعلاقات شراكة وتحالف إستراتيجي فريدة من نوعها مع إسرائيل من جهة أخرى، فضلًا عن توقُّعات الدور الذي يمكن أن يلعبه السلاح النَّووي في هذه الحرب المحتملة على جانبي الصراع الإيراني أو الإسرائيلي أو كليهما.

١. المقولات الأساسية لنظرية تحوُّل القوة:

تُعَدُّ نظرية «تحوُّل القوة» أحد أبرز وأهم نظريات العلاقات الدولية التي تناولت مسألة انتقال معايير ومصادر القوة من دولة «مهيمنة» إلى أخرى «متحدية صاعدة»، وأسباب هذا الانتقال، وتوقيت حدوثه، والنتائج التي يمكن أن تترتَّب على هذا التحوُّل في مصادر القوة في حالة رضاء الدولة المتحدية الصاعدة، التي تسعى إلى مواءمة سلوكها وسياساتها وفق هيكل ومعايير وبنية النظام الدولي القائم، أما في حالة عدم رضائها عن هذا النظام؛ فإنها تسعى سعيًا حثيثًا لتغيير بنيته إلى النمط أو الهيكل الذي يحقق مصالحها الحيوية في المقام الأوَّل.

ويرى بعض منظري نظرية تحوُّل القوة أنها إذا كانت تنطبق بالأساس على النظام الدولي، فإنها كذلك تصلح لأن تفسر التفاعلات داخل النظم الإقليمية الفرعية، ومن ثَمَّ تتنبأ باحتمالات الصراعات الإقليمية، وإمكانيات نشوب حروب إقليمية، وترجح شدة وأمد هذه الحروب المحتملة في حال اندلاعها.

وبذلك، فإن نظرية تحوُّل القوة تقدم إسهامًا متميزًا لفهم وتفسير تنظيم وتراتيبية النظام الدولي والإقليمي على حدٍّ سواء، وطرق إدارة كلا النظامين؛ لتجنُّب الحرب ودعم فرص السلام.

ويتمحور الافتراض الرئيس لنظرية تحوُّل القوة حول فكرة مفادها أن تقارب القوة بين الدول غير الراضية عن هيكلة نظام القوى سواء في النظام الدولي أو الإقليمي يزيد من احتمالات الحرب.

ووفقًا للافتراض الرئيس للنظرية؛ فإن الدول غير الراضية عن وضع النظام الحالي، إذا ما مرت بتجربة تحوُّل القوة، فسيوفر ذلك ظروفًا شبه ضرورية تقود تلك الدول إلى شن الحرب.

وبالتالي، ترى نظرية تحوُّل القوة أن فرص الصراع الدولي أو الإقليمي ونشوب الحروب تتزايد في حالات التكافؤ والتجاوز في القوة بين الدولة المهيمنة في النظام الدولي وبين الدولة المتحدية غير الراضية التي تسعى لتغيير النظام الراهن؛ لتحسين مركزها فيه.

وتبعًا للنظرية ذاتها فإن قوة الدولة تعد دالة في ثلاثة متغيِّرات أساسية، هي: حجم السكان، والإنتاجية، والمقدرة السياسية، حيث لكل منها أثر نوعي مختلف عبر الزمن. وبالتالي فإن مفهوم القوة بهذا المعنى يتسم بالديناميكية والتغير، ومن هنا يأتي التحوُّل في القوة.

أما البُعْد الثاني لنظرية تحوُّل القوة، فهو الرضا، حيث تفترض النظرية أن الدافع المحرِّك للحرب أو السلم، هو مدى الرضا أو عدم الرضا عن قواعد التسلسل الهرمي الدولي أو الإقليمي، ففي حين يحدد التكافؤ في القوة الشروط الهيكلية لاحتمالات الحرب، فإن النزاعات عادةً ما تنشأ من رغبة الدول القوية غير الراضية عن الوضع الراهن؛ فتسعى إلى تحديه رغبةً منها في تحسين وضعها السياسي داخل التسلسل الهرمي الدولي أو الإقليمي[٦].

٢. التنافس بين إيران وإسرائيل في ميزان تحوُّل القوة الإقليمي:

يشير منظرو ومطورو نظرية تحوُّل القوة، إلى أن التدرُّج الهرمي للقوة موجود كذلك على المستويات الإقليمية، ففي داخل كل مجموعة إقليمية يوجد تسلسل هرمي متدرج، تأتي على رأسه الدولة المهيمنة، الأكثر حضورًا وفاعلية، ثُمَّ القوى الكبرى، تليها القوى المتوسطة، ثم القوى الصغرى.

وتمارس التسلسلات الهرمية الإقليمية وظائفها تمامًا كالتسلسل الدولي،

وتحكمها كذلك نفس قواعد القوة، إذ يحدد التوزيع النسبي للقوة أنماط العلاقات داخل هذه التسلسلات الهرمية الإقليمية.

ووفقًا لافتراضات نظرية تحوُّل القوة، فإن الدولة المهيمنة في التسلسل الإقليمي تخضع لتأثير الدولة المهيمنة ولهيكل القوى الكبرى.

وكما يدور التنافس على المستوى الدولي حول الموقع القطبي، تعرف النظم الإقليمية داخل النظام الدولي ظاهرة التنافس على موقع الدولة المركز في الإقليم.

وعند مقارنة النظم الإقليمية المختلفة، نجد أن هناك نوعًا من العلاقة النسبية بين درجة الاستقرار في الإقليم وبين درجة التقارب في موازين القوى بين وحدات هذا الإقليم، فكلما كان هناك تفاوت كبير بين إحدى الدول وبقية الدول في نفس الإقليم، مال النظام الإقليمي للاستقرار في علاقات القوى الإقليمية بعضها البعض.

ويُعَدُّ إقليم الشرق الأوسط أحد الأقاليم التي تعرف تنافسًا حادًّا بين وحداته على «الدولة المركز أو القطب أو القائد» وذلك في ضوء اعتبارين أساسيين، هما:

- خصوصية الإقليم الفريدة، من حيث: الموقع الإستراتيجي، والثروة النفطية، والقدرة الاستهلاكية، والإرث الحضاري.
- تقارب القوة بين عدد من وحداته، لاسيما: مصر، وإيران، وإسرائيل، وتركيا، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين النسبي في موازين القوى بين هذه الدول.

ووفقًا لأسس ومرتكزات نظرية تحوُّل القوة، يُعَدُّ إقليم الشرق الأوسط بمثابة هرم صغير يقبع داخل الهرم الأكبر في النظام الدولي، وفيه تدرج للقوى.

ويمثل التنافس بين إسرئيل وإيران في منطقة الشرق الأوسط نموذجًا تطبيقيًّا لنظرية تحوُّل القوة على المستوى الإقليمي، فكلتا الدولتين تتنافسان على المكانة الإقليمية، وإن كانت الكفة تميل لصالح إسرائيل[٧].

ففي الوقت الذي يوجد لدى إيران شعور تاريخي أصيل بالمهمة الإمبراطورية، وذلك على نحو ما يتضح من سياساتها الخارجية والداخلية على السواء، فإن لديها شعورًا بالغبن من التراتب الإقليمي الراهن في الشرق الأوسط.

إذ تعتبر طهران أن التوازنات الإقليمية الراهنة لا تعكس وضعها ومركزها الحقيقي في الإقليم، مما أوجد شعورًا في العقل الجمعي الإيراني بالتمييز القومي والعزلة، وهو شعور ينافس الإدراك الإسرائيلي بالإحاطة والتهديد في جوار صعب[٨].

ويعزز التنافس بين إيران وإسرائيل، الخلاف الأيديولوجي، والاختلاف الديني، إذ تمزج إيران- في تحديها للهيمنة الإسرائيلية- بين الهوية الإسلامية والأيديولوجية السياسية والطموحات الإقليمية، فيما يعرف بنموذج «تشكل الخطر» الذي طوره ديفيد.ك. روسو وجمع بين الهوية المشتركة والقوة النسبية[٩]؛ وذلك أنه لاعتبارات ثقافية وأيديولوجية وثقافات عدَّة، أصبح لدى صانع القرار الإيراني هدف إستراتيجي يتمثَّل في موازنة وتجاوز نفوذ إسرائيل، باعتبارها العدو الذي يجب مواجهته.

٣. ميزان القوة النسبية بين إسرائيل وإيران:

وفقًا لأدبيات نظرية تحوُّل القوة، يمكن مقارنة القوة النسبية بين كلٍّ من إسرائيل وإيران على الدالة الثلاثية للقوة والتي تشمل: الديموغرافيا (السُّكان)، والإنتاجية والنمو الاقتصادي، والمقدرة السياسية.

بالإضافة إلى المؤشرات الأخرى التي طوَّرتها أدبيات السياسة الخارجية فيما يتعلق بـ«القوة الإقليمية»، خاصةً: النفوذ والتأثير الإقليمي، والاعتراف الدولي والإقليمي بادعاءات القيادة الإقليمية من قِبَل الدولة المتحدية.

وبيان ذاك تفصيلًا على النحو التالي:

أ)- الديموغرافيا والقدرات البشرية:

-تصنف إسرائيل ضمن فئة الدول صغيرة السُّكان حيث لا يتجاوز عدد سكانها- وفقًا لإحصاءات ٢٠٢٠م- (٦٥ ,٨) ملايين نسمة (٧٤٪ يهود و٢١٪ عرب)، بمعدل نمو ١,٦٪ سنويًّا[١٠]، وتبلغ مساحة الأراضي التي تحتلها من فلسطين ٢١,٩٤٦ كيلو متر مربع، وتبلغ نسبة التعليم بها ٩٠٪[١١]، ومعدل العمر المتوقع عند الميلاد ٨٣ عامًا[١٢].

وتواجه إسرائيل معضلة سكانية مضاعفة لكونها قد وصلت إلى مرحلة استقرار سكاني، ومن غير المحتمل التوسُّع في قاعدة سكانها الداخلية، والخيار الوحيد المتاح أمامها للنمو هو الهجرة اليهودية إليها من الخارج، والتي أصبحت محدودة، بل شهدت تراجعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة لأسباب عديدة، بل ثمة مؤشرات على أن الهجرة العكسية- أي الهجرة من إسرائيل إلى بقية دول العالم، آخذة في التزايد[١٣].

وفي المقابل، تتمتع إيران بميزة نسبية في مسألة النمو السكاني، حيث تُعَدُّ في مصافِّ الدول الكبرى من حيث عدد السكان عالميًّا، وإن كانت تشترك مع إسرائيل في وجود أطياف متنوعة للسكان وفق أسس إثنية ودينية ومذهبية وطائفية، ممَّا يعد عنصر ضعف نسبي لكليهما.

ويبلغ عدد سكان إيران نحو (٨٤) مليون نسمة وفق تقديرات عام ٢٠٢٠م، بمعدل نمو قدره ١,٣٪ سنويًّا[١٤]، وتتبنَّى الدولة جهودًا لزيادة هذا المعدل؛ ليعود كما كان في ثمانينيات القرن الماضي متجاوزًا الـ ٢,٥٪، وتبلغ نسبة التعليم في البلاد ٨٥٪[١٥]، والعمر المتوقع عند الميلاد هو ٧٧ عامًا[١٦].

ويرتبط بعنصر السكان كأحد مقومات القوة النسبية، بقدرة الدولة على تعزيز قوتها العسكرية، لاسيما لجهة تجنيد عدد أكبر من السكان في صفوف قوتها المسلَّحة، ومن ثَمَّ امتلاك جيش كبير.

ويمثل العنصر البشري جانب ضعف لإسرائيل، خاصةً لجهة ضآلة عُديد القوات العاملة في جيشها، حيث تشكِّل قوات الاحتياط أكثر من ٩٠٪ من قوام الجيش الإسرائيلي.

ووفقًا لتنصيفات ٢٠٢٠م، شغل الجيش الإسرائيلي المرتبة الثامنة عشرة عالميًّا، بإجمالي عدد قوات قدره (٦١٥) ألف جندي، منها (١٧٠) ألف فقط قوات عاملة مقابل (٤٤٥) ألف قوات احتياط[١٧].

وتحاول إسرائيل التغلُّب على هذه المعضلة من خلال ضمان اتباع نظرية التفوق العسكري النوعي، والاستعانة بالقدرات التكنولوجية العسكرية المتقدمة، مستندة في ذلك إلى الدعم الأمريكي في ضمان الدفاع عن أمن إسرائيل ضد أعدائها أو منافسيها المحتملين في المنطقة.

ويعزز من القوة العسكرية الشاملة لإسرائيل، امتلاكها لترسانة نووية، ورغم إنكارها لذلك، فإن التقديرات المعاصرة تشير إلى امتلاكها ما لا يقلُّ عن (٩٠) رأسًا نوويًّا[١٨].

في المقابل، تمتلك إيران جيشًا كبيرًا قوامه أكثر من ٨٧٠ ألف جندي منهم أكثر من ٥٢٠ ألف قوات عاملة، حيث احتل الجيش الإيراني المركز الرابع عشر عالميًّا في العام ٢٠٢٠م[١٩].

وتمتلك إيران، قدرات عسكرية تقليدية قوية وقادرة على المستوى الإقليمي، حيث استثمرت الأجواء المصاحبة لحرب الخليج الثانية، عن طريق الانفتاح على الغرب والشرق على حدٍّ سواء، في تدعيم قدراتها التسليحية ومنظومتها العسكرية التقليدية عن طريق شراء أسلحة من: روسيا والصين[٢٠].

وطوَّرت إيران خلال العقد الأخير، خاصةً مع تطوُّرات برنامجها النَّووي قدراتها الصاروخية بعيدة المدى، بعضها دفاعي والآخر ذو طابع هجومي، حيث تعاظمت القدراتها الصاروخية لإيران من نوعية الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى؛ فمنذ استئناف طهران أنشطتها النَّووية عام ٢٠٠٦م عقب فوز محمود أحمدي نجاد بالانتخابات الرئاسية، أطلقت إيران تجارب ناجحة للصواريخ الباليستية بعيدة المدى التي يمكنها أن تصل لأهداف في العديد من دول المنطقة، كما أنَّ بعضها قادر على حمل رؤوس نووية.

وبالرغم من عدم توافر معلومات مؤكَّدة وشاملة حول حجم ترسانة إيران الصاروخية ، فإن القدر المتوافر في هذا الشأن يؤكِّد أن حجم ونوعية هذه الترسانة يتجاوز بكثير الأهداف الدفاعية المعلنة التي تقول بها إيران.

وتضمُّ القدرات الصاروخية مجموعة متنوعة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، والتي يتمُّ تصنيع وتطوير بعضها محليًّا كما هو الحال بالنسبة لصواريخ سكود[٢١].

وعلى صعيد القدرات النَّووية، لم تعلن إيران رسميًّا -حتى الآن- عن حيازتها بعد للأسلحة النَّووية، لكنها تمتلك على نحو يقيني برنامجًا للتكنولوجيا النَّووية، تقول بأنه مخصص للأغراض السلمية، وهو في كل الأحوال يضيف بُعْدًا جديدًا وعنصرًا إضافيًّا للقوة العسكرية الإيرانية، حيث من المعروف أن حيازة المعرفة النَّووية تسهِّل تحويل أي برنامج نووي سلمي إلى عسكري في غضون فترة زمنية وجيزة.

وفي حين يشكل الإنفاق العسكري نسبة ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل، نجده لا يتجاوز في حالة إيران ٣,٢٪ بحسب إحصاءات عام ٢٠١٩م[٢٢].

وتمتلك كلٌّ من الدولتين تميزًا في بنية القدرات والنظم العسكرية، فضلًا عن وحدة القيادة والسيطرة والجدارة القتالية وفق إستراتيجية شاملة، وهي ميزة اكتسبتها إسرائيل من حروبها في المنطقة، وأثرتها خبرة إيران في الحرب ضد العراق في ثمانينات القرن الماضي.

وبالتالي إجمالًا، فإن عنصر السكان يمثِّل نقطةَ ضعفٍ لإسرائيل في مواجهة إيران، ذلك أنه وفقًا لنظرية تحوُّل القوة، فإن السكان أحد عناصر القوة الأقل إمكانية للتغير السريع، فالدولة بإمكانها أن تتدخل اقتصاديًّا لتغيير الإنتاجية القومية، كما يمكنها التدخُّل لتعزيز المقدرة السياسية النسبية، ولكن يصعب في الأجل القصير إدارة أزمات النمو السكاني من خلال السياسات الحكومية[٢٣].

ب)- الإنتاجية والنمو الاقتصادي:

ثمة تفوق إسرائيلي واضح، وإن لم يكن كبيرًا للغاية في هذا العنصر كمكوِّن من مقومات القوة النسبية في مواجهة إيران، خاصةً بالنظر إلى تقدُّم إسرائيل التكنولوجي.

فرغم ما تحرزه إيران من تقدُّم مطرد على الصعيد التكنولوجي، إلَّا أن الجانب الأكبر من هذا التقدم يكاد يكون قد انحصر في المجال العسكري، ولم يكن هناك تقدم بنفس المستوى على صعيد التكنولوجيا المرتبطة بالصناعات المدنية.

وعلى العكس من ذلك، حقَّقت إسرائيل معدلات تطور كبيرة على صعيد التكنولوجيا المدنية ذات الصلة بالاقتصاد الوطني. وهذا الأمر يُعَدُّ نقطة قوة وتفوق لإسرائيل، حيث تؤكد نظرية تحوُّل القوة أن الثورة التكنولوجية أداة مهمة للحفاظ على معدلات نمو اقتصادية ثابتة، ويمثل ذلك في الوقت ذاته تحديًا حقيقيًّا لإيران في تنافسها الإقليمي مع إسرائيل.

فرغم ثروتها الهائلة من النفط والغاز الطبيعي، حيث تعد إيران ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، ورابع منتج له، وثاني منتج للغاز بعد روسيا، إلَّا أن ثمة مشكلات عديدة يواجهها الاقتصاد الإيراني، بسبب العقوبات الدولية المفروضة على طهران منذ عقود، والمرشحة للاستمرار في المستقبل المنظور على أقل تقدير.

فقد كبَّدت هذه العقوبات الاقتصاد الإيراني خسائر بمليارات الدولارت باعتراف كبار المسؤولين الإيرانيين، حيث تُقدَّر هذه الخسائر بما لا تقل عن ١٥٠ مليار دولار بين عامي: ٢٠١٨ و٢٠٢٠م فقط[٢٤].

كما فقدت العملة الرسمية (الريال) نصف قيمتها خلال الثمانية عشر شهرًا الأخيرة[٢٥]، وبلغت نسبة التضخم إلى ١٣٪، وتجاوزت البطالة حاجز الـ ١٢٪[٢٦].

وعمومًا، تصنَّف إيران اقتصاديًّا ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، ولا تتجاوز نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي.

في المقابل، تصنف إسرائيل ضمن شريحة الدول مرتفعة الدخل، حيث يبلغ إجمالي ناتجها المحلي نحو ٢١٧ مليار دولار حسب إحصاءات البنك الدولي لعام ٢٠١٩م، ويبلغ متوسط معدل نموها السنوي ٦ , ٣٪.

ويتسم الاقتصاد الإسرائيلي بكونه كثيف الصناعات عالية التكنولوجية، حيث تمثل ٢٣٪ من إجمالي الصادرات السنوية، كما أنها دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأوروبية والأمريكية على وجه الخصوص، ولا يتجاوز التضخم ٣ , ١٪ سنويًّا، فيما تزيد نسبة إنفاقها على التعليم والبحث العلمي ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي[٢٧].

ج)- المقدرة السياسية:

تشير نظرية تحوُّل القوة إلى المقدرة السياسية على أنها قدرة الحكومة على استقطاع موارد من سكانها[٢٨]، وبالتالي فهي معيار مهم يفرِّق بين الدول الضعيفة والدول القوية التي لديها قدرة عالية على تدبير مواردها بحيث تكون قادرة على تعبئة قدراتها ومواردها الشاملة المحتملة ؛ لتحويل تلك الموارد إلى قوة قومية، وبالتالي تشكل القدرة السياسية المتغير الجوهري في تحديد مدى قوة الدولة.

وعلى هذا الصعيد، يُلاحَظُ تقاربٌ واضحٌ بين كل من إسرائيل وإيران من حيث المقدرة السياسية، فكلتا الدولتين تمتلك أدوات قانونية وتشريعية لذلك، حيث تتمتع كلتاهما بحكومة مركزية قوية، فضلًا عن امتلاكهما أدوات معنوية أخرى لتعبئة الرأي العام، ومن ثَمَّ تيسير الحصول على موارد إضافية وقت الحاجة.

فإسرائيل تعزز مقدرتها السياسية عن طريق تعظيم المخاطر الخارجية التي تهدد كيانها ووجودها، فيما تعوِّل إيران على العامل الأيديولوجي والديني في استثارة الداخل وتحقيق أقصى مستويات التعبئة لمواردها القومية.

والجدير بالملاحظة في هذا السياق، هو أن إسرائيل تعاني- مقارنة بإيران- من ضعف التماسك السياسي الداخلي، سواء على مستوى الحكومة ذات الطبيعة الائتلافية، أو على مستوى العلاقات المدنية ـالعسكرية[٢٩].

وفي المقابل تتسم إيران بتماسك سياسي واضح، يُعزى إلى الطابع الأيديولوجي وطبيعة عملية صنع القرار في النظام السياسي، لكن في الوقت ذاته تعاني إيران من مخاطر النزعات الانفصالية للأقليات القومية مثل: الأكراد والتركمان والعرب والبلوش.

٤. عناصر القوة الإقليمية لإيران كدولة متحدية لإسرائيل:

بالإضافة إلى عناصر القوة المادية الاعتيادية السابق الإشارة إليها، تمتلك إيران قدرات نسبية تجعلها في مصاف القوى الإقليمية المنافسة لإسرائيل. وتتمثَّل أهم هذه الميزات في التالي:

أ). التأثير والنفوذ الإقليمي:

تمتلك إيران، بحكم تبنيها أيديولوجية سياسية ذات مرجعية دينية معينة نفوذًا واسعًا في داخل وخارج منطقة الشرق الأوسط، حيث تقدِّم نفسها باعتبارها صاحبة «القوامة السياسية» بالنسبة للشيعة في العالم والمنطقة.

فمن جهة استطاعت إيران، وعلى ضوء الوجود الأمريكي في العراق ودول الخليج، أن تعزز نفوذها الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م.

ومن جهة أخرى، توظِّف إيران بنجاح كبير العامل الديني والهوية المشتركة في ممارسة مزيد من النفوذ وتترجمه إلى سلوك سياسي ذي مردود إستراتيجي واضح، على نحو ما وضح جليًّا في استخدامها لورقتي حزب الله اللبناني، والعلاقات الإستراتجية مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وحركة حماس الفلسطينية؛ لتمارس دورًا ونفوذًا مؤثرًا في قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

ب)- التواجد الإقليمي:

تنخرط إيران بقوة في التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى الرياضية الرسمية وغير الرسمية في إقليم الشرق الأوسط، لاسيما في منطقة الخليج.

غير أن إيران تواجه بعض التحفُّظات على تفاعلاتها السياسية الرسمية وغير الرسمية، ومضمون خطابها السياسي وسلوكها العسكري من قِبَل دول الخليج لاسيما لجهة تدخلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول، واستمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث.

كما توجد تحفُّظات مصرية حول بعض جوانب الخطاب السياسي والسلوك الدبلوماسي الإيراني في الخليج خصوصًا وفي الشرق الأوسط عمومًا، ناهيك عن المعارضة الإسرائيلية التامة لأية تفاعلات لإيران داخل الإقليم، سواء كانت تعاونية أو صراعية.

ج)- تزايد التأثير الإيراني في الشؤون الإقليمية:

تلعب إيران دورًا فاعلًا ومؤثرًا في الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، فقد حرصت طهران وما تزال منذ عهد الشاه على تطوير مفهومها الخاص لأمن منطقة الشرق الأوسط ، وبالأخص للأمن في منطقة الخليج بتركيزها على أن تكون هي القوى الأقدر على ضمان هذا الأمن.

وقد استمرَّ هذا النهج عقب نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وإن كان عبر أدوات ووسائل مختلفة.

وفي المقابل، تعارض إيران وبشكل علني ومباشر مشاركة أي أطراف إقليمية في أي ترتيبات أمنية في المنطقة، باعتبار أن أمن المنطقة مسؤولية الدول المطلَّة عليه دون سواها، والمثال العملي الذي يعكس هذه الرؤية الإيرانية يتجسَّد في معارضتها مشاركة كل من مصر وسوريا من خلال (إعلان دمشق) كآلية عربية في الترتيبات الأمنية في الخليج ـ الذي يمثل المجال الحيوي المباشر لإيران- عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م.

وقد أوجدت التطورات التي شهدتها المنطقة في غضون السنوات الأخيرة واقعًا إستراتيجيًّا جديدًا في المنطقة، جعل من إيران ـ بحكم ارتباطها ودعمها لسوريا، وحزب الله، وعلاقاتها الخاصة مع حركة حماس ـ

أحد عناصر عملية السلام في الشرق الأوسط ، ممَّا يجعل مستقبل الترتيبات السلمية خاصةً على المسارين: السوري واللبناني رهنًا بالموقف الإيراني.

د)- الدور الفاعل في المؤسسات الرسمية عبر الإقليمية:

تعتبر إيران عضوًا مبادرًا وفعَّالًا في عضوية المؤسسات والهياكل السياسية والأمنية الدولية والإقليمية لاسيما تلك ذات الصلة بالشرق الأوسط.

فقد ساهمت في خمسينيات القرن الماضي في إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٥٢م، ثم حلف بغداد عام ١٩٥٤م، باعتبارهما يعبران عن نوع من التحالف مع القوة العظمي آنذاك - وهي بريطانيا - وبهدف الحفاظ على دور ومكانة إيران كفاعل مؤثر، وإن لم يكن مهيمن، في التفاعلات داخل الشرق الأوسط، وفي تفاعلات هذا النظام الإقليمي مع بقية النظم الفرعية الأخرى، ومع النظام الدولي.

من جهة أخرى، تُعَدُّ إيران عضوًا في منظمة أوبك وهي عنصر فاعل فيها على صعيد تحديد مستوى الأسعار وكميات الإنتاج النفطي العالمي.

كما أنها عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتستطيع من خلال هذه العضوية التأثير في القضايا الشرق أوسطية التي تناقشها مؤتمرات القمة الإسلامية خاصةً الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي ضوء هذه المؤشرات، تحظى إيران بالاعتراف بمكانتها الإقليمية المتزايدة من قِبَل القوى الإقليمية والدولية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة تعطي نوعًا من الاعتراف الواقعي الملحوظ بمكانة ودور إيران في الشرق الأوسط، كما

يتبدى ذلك من عدَّة مؤشرات من قبيل: فتح قنوات غير مباشرة للتفاوض مع طهران والمساومة على برنامجها النَّووي مقابل اعتراف صريح بهذه المكانة الإقليمية لإيران في المنطقة.

وبوجه عام، ووفقًا لنظرية تحوُّل القوة، فإن إسرائيل، وهي المهيمن نسبيًّا الآن على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، لن تتمكن من البقاء كذلك، حيث أن إيران لديها عدد سكان يفوق عدد سكان إسرائيل، مع زيادة مطردة في الإنتاجية والمقدرة السياسية، وبالتالي فإنها مرشحة لأن تصبح مهيمنة على هذا النظام الإقليمي مستقبلًا.

وعمومًا، فإن هناك وضعية من القوة النسبية بين إسرائيل وإيران، مع ميل نسبي مهم على الصعيد الاقتصادي لصالح إسرائيل.

وفي المقابل، تطوِّر إيران قدرات عسكرية تقليدية على نحو مطرد وكبير ربما يجعلها مالكة لرادع فوق تقليدي يوازن السلاح النَّووي الإسرائيلي. كما أن التطور الذي حقَّقته إيران على طريق امتلاك السلاح النَّووي يضيف بُعْدًا جديدًا لقوتها النسبية في مقابل إسرائيل، التي حرصت على أن تكون الدولة الوحيدة الحائزة لهذا السلاح وهذه الميزة تضمن تفوقها العسكري النوعي.

ويعزز من وضعية إيران امتلاكها وفق مؤشرات عدَّة، مقومات القوة الإقليمية بمعناها المتكامل، بل وتفوقها في بعض هذه المؤشرات على إسرائيل، لاسيما لجهة القبول والتأثير في الشؤون الإقليمية وأجندة العمل الإقليمي، والانتشار الأيديولوجي وفق اعتبارات ثقافية ودينية تلتقي بالهوية، فيما تعاني إسرائيل عزلة إقليمية متزايدة وفق هذه المؤشرات.

٥. مستوى الرضا عن النظام الإقليمي الراهن في الشرق الأوسط:

فيما يتعلق بالرضا عن النظام الإقليمي القائم في الشرق الأوسط من عدمه، نجد أن إيران تعارض الوضع الراهن في المنطقة؛لأنها غير راضية عن وضعها الإقليمي داخل التسلسل الهرمي الإقليمي القائم، ومن ثم فهي تتحداه ، وتسعى حثيثًا إلى تغييره؛ رغبة منها في تحسين وضعها السياسي داخل الهرم المتدرج للقوة.

وإذا كانت نظرية تحوُّل القوة ترى أن هناك صعوبة في قياس عدم الرضا بين الدول، فهى ترى أيضًا أن مؤشر البناء العسكري يُعَدُّ مؤشرًا مهمًّا لحالة عدم الرضا، فهناك علاقة وثيقة بين التعزيزات العسكرية وتصاعد النزاعات في النظام الدولي أو الإقليمي.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأنَّ إيران غير راضية عن التسلسل الهرمي الإقليمي الراهن في الشرق الأوسط، وفقًا للخطوات السريعة والمتلاحقة التي أخذت ـ وما تزال- تقوم بها من أجل بناء وتطوير قدراتها العسكرية التقليدية في مختلف المجالات: البرية والجوية والبحرية، بما في ذلك تطويرها لمنظومات الصواريخ الباليستية متعددة الأغراض والمسافات طويلة المدى.

ورغم الإصرار والتأكيدات الإيرانية على الصفة الدفاعية لهذا البناء العسكري المتزايد، فإن قراءة هذا التطوير للقدرات العسكرية الإيرانية في سياق الخطاب السياسي والعسكري الرسمي لرموز وكبار المسؤولين السياسيين في النظام الإيراني وقادة المؤسسة العسكرية لاسيما قادة الحرس الثوري، تؤشر إلى أنَّ هذه الخطوات إنما تعكس على نحو واضح حالة عدم الرضا المتزايدة لدى طهران، وتحديها للوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أضاف البرنامج النَّووي، الذي تقول إيران بأنَّه للأغراض السلمية، بُعْدًا جديدًا في هذا المضمار يعظِّم من المؤشرات القوية الدالة على عدم الرضا الإيراني عن النظام الشرق أوسطي القائم.

وفي هذا السياق أيضًا، يمكن ملاحظة أن إسرائيل تنظر بعين الترقب والريبة للتطوير المستمر في قدرات إيران العسكرية التقليدية، وهو ما يفسر كذلك الحرص الإسرائيلي على الحيلولة دون امتلاك طهران للسلاح النَّووي باعتباره يشكل تهديدًا مباشرًا ليس فقط لوضعية إسرائيل كقوة مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، بل وعلى نحو أخطر باعتباره يهدد وجودها وكينونتها على الخريطة السياسية للعالم.

وفي هذا الإطار، يلاحظ وجود إجماع بين صناع القرار في إسرائيل على أن التهديد النووي الإيراني هو تهديد وجودي في طبيعته يجب أن ينتفي قبل أن يصل البرنامج النَّووي لإيران إلى نقطة اللاعودة.

رابعًا- البرنامج النَّووي الإيراني واحتمالات الحرب مع إسرائيل:

في ضوء المعطيات الراهنة لحالة القوة النسبية بين إسرائيل وإيران، حيث يبدو أن هناك تقاربًا في القوة، وإن كانت الكفة تميل لصالح إسرائيل حتى الآن، وهو ما يعني عدم وجود تجاوز لإيران في القوة لإسرائيل أو حتى تساوي بينهما؛ فإن احتمالات نشوب حرب بين الدولتين يظل منعدمًا في المستقبل المنظور وفقًا لنظرية تحوُّل القوة، وذلك بسبب الاختلال في القوة لصالح إسرائيل.

حيث تفترض نظرية تحوُّل القوة أنَّ الدولة المتحدية غير الراضية، وهي في الحالة محل الدراسة إيران، ستبادر بشن الحرب في حالة التساوي

أو التجاوز في القوة مع الدولة المهيمنة- وهي في هذه الحالة إسرائيل- لإدراكها بوجود احتمالات للانتصار ومن ثم إحداث تغييرات في الوضع الراهن لتسلسل القوى الهرمي القائم. حيث تشير الدراسات الإحصائية إلى أن الدولة المتحدية هي التي تبادر بشن الحرب وليس الدولة المهيمنة.

ولكن احتمالات هذه الحرب قد تكون أكبر في غضون السنوات المقبلة، في حال تمكنت إيران من تحقيق تقارب في القوة مع إسرائيل بحيازتها السلاح النَّووي، ومن ثم قد يدفع ذلك صناع القرار في إيران إلى الاعتقاد بتزايد احتمالات تحقيق انتصار ولو جزئي في الحرب أو على أقل تقدير إلحاق أضرار جسيمة بإسرائيل وإجبارها على تبادل مكاسب إقليمية معينة مع طهران.

ويدعم هذا الاستنتاج، الدوافع الأيديولوجية والدينية التي تؤثر بدرجة أو بأخرى على صانع القرار الإيراني، وتبدل أو تغير أنماط التحالفات في الشرق الأوسط من جهة، وبين دوله وبين القوى الدولية المهيمنة والقوى الكبري الفاعلة في النظام الدولي.

ويعزز ذلك هذه الخبرة التاريخية للمنطقة، التي تشير إلى أن معظم حروب الشرق الأوسط حدثت قبل التجاوز في القوة بين الدولة المهيمنة والدولة المتحدية.

وبحسب افتراضات نظرية تحوُّل القوة، ستكون الحرب بين إسرائيل وإيران ـ حال وقوعها في فترة التساوي في القوة وقبل بلوغ التجاوز- حادة وطويلة الأمد بسبب التقارب النسبي في القوة بينهما.

ووفقًا لافتراضات نظرية تحوُّل القوة- وخلافًا لنظرية توازن القوى- فإنه مع امتلاك إيران للسلاح النووي ستكون الحرب مرجحة بينها وبين

إسرائيل، سواء بمبادرة من طهران أو تل أبيب، وذلك وفق اعتبارات إدراك كل دولة لوضعية القوة النسبية القائمة مع الطرف الآخر، واحتمالات فرص النصر.

حيث إن احتمال الحرب سيزداد حتمًا في هذه الحالة، بسبب التقارب في القوة النسبية بين إسرائيل وإيران، مع امتلاك الأخيرة للأسلحة النووية.

ويُعزى ذلك، إلى أنه خلافًا لنظريات توازن الرعب النووي، فإن الطبيعة السياسية والأمنية والعقائدية للشرق الأوسط تجعل احتمالات الحرب قائمةً مع «إيران النَّووية»، في ظل حالة عدم رضاها عن الوضع القائم الذي ترى أنه لا يتناسب مع قدراتها الذاتية، ولا يحقق مصالحها الوطنية، أو يلبي طموحات المكانة الإقليمية لديها.

ويبقى توقيت اندلاع هذه الحرب المحتملة رهنًا بالفترة الزمنية التي ستستغرقها إيران للامتلاك الفعلي للسلاح النَّووي الذي سيجعلها- مع إضافة عناصر القوة الأخرى التي تمتلكها- دولة فائقة القوة في الشرق الأوسط.

ووفقًا لمقولات نظرية تحوُّل القوة، فإنه في هذه الحالة لن تتردد إيران في شن حرب ضد إسرائيل، بل قد تبادر إلى ذلك، حيث ستعمد إلى القضاء على ما تعتبره الظلم القائم في هرم القوة الحالي، وستعمل على بناء هيكل جديد لتدرج القوى داخل إقليم الشرق الأوسط، لكن طهران ستلجأ إلى تبني أسباب معلنة أخرى لتبرير هذه الحرب، من قبيل القول برفع الظلم عن الفلسطينيين، استنادًا إلى تصوُّر إيران لرسالتها وأيديولوجيتها في المنطقة.

ومن جهة أخرى، فإن الحرب بين إيران وإسرائيل ربما تكون مرجحة، في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور حتى قبل حيازة طهران للقنبلة النَّووية.

ولكن في هذه الحالة سيكون من المرجح أن تبادر إسرائيل بشن هذه الحرب كضربة استباقية للحيلولة دون امتلاك إيران السلاح النَّووي، وستنطلق تل أبيب في شنها لهذه الحرب، بأنها دفاع عن وجودها وكيانها.

ويعزز هذا الاستنتاج اتخاذ منحنى التوتر في العلاقات، وماهية التهديدات بين إيران وإسرائيل منحنى جديدًا، يعبر عن نفسه في الهجمات المتكررة التي باتت تتعرض لها منذ مطلع عام ٢٠٢٠م، منشآت حيوية: صناعية وعسكرية وبعض المواقع النَّووية داخل إيران، إضافةً إلى الهجمات السيبرانية على مواقع في إسرائيل وإيران، وفي كافة هذه الحوادث والهجمات، تلمِّح طهران وتل أبيب، إلى مسؤولية الطرف الآخر عنها.

خامساً- الولايات المتحدة واحتمالات الحرب الإسرائيلية - الإيرانية:

يثور التساؤل حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب المحتملة بين إسرائيل وإيران، لاسيما إمكانية تدخل واشنطن عسكريًّا إلى جانب تل أبيب، سواء بشن ضربة عسكرية مشتركة، أو على أقل تقدير بمساندة الضربة الإسرائيلية الاستباقية المرجحة؟ وتحت أى ظروف يمكن أن يحدث هذا التدخل من عدمه؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، يلزم استعراض موجز لافتراضات نظرية تحوُّل القوة بهذا الخصوص، إذ يرى واضعو هذه النظرية أنَّ القوى المهيمنة

في التسلسل الهرمي الدولي يمكنها إيقاف أي مجابهة على المستوى الإقليمي، لكنها نادرًا ما تفعل ذلك.

كما ترى النظرية ذاتها أن هذا التدخل من قِبَل القوى المهيمنة دوليًّا - إن حدث- فإنه يكون في ظل ظروف محددة، وذلك حين تشعر القوة المهيمنة عالميًّا بأن مصالحها الحيوية، في الإقليم محل النزاع أو الصراع أو في محيطه، عرضة للتهديد المباشر، فحينها يصبح تدخل هذه القوة المهيمنة مؤكدًا لحماية هذه المصالح(٣٠).

وتؤكد الشواهد العملية وتصريحات كبار المسؤولين: السياسيين والعسكريين في الولايات المتحدة الأميركية سواء خلال إدارة الرئيس الديمقراطي الأسبق باراك أوباما (٢٠٠٨-٢٠١٦م) أو خلال ولاية الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب أو حتى تصريحات الرئيس الديمقراطي الحالي جو بايدن، هذه الفرضية النظرية، كما تؤشر إلى تريث أمريكي واضح فيما يتعلق بدعم كلي أو جزئي؛ لتوجيه ضربات عسكرية إسرائيلية ضد إيران.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة تنظر إلى مسألة الضربة العسكرية المحتملة لإيران، ليس فقط من المنظور الإسرائيلي، وإنما في المقام الأول وفق السياق العام للأوضاع في الشرق الأوسط، والمصالح الحيوية الأمريكية في هذه المنطقة.

إذ تأخذ واشنطن بعين الاعتبار، ردود فعل إيران على مثل هذه الضربة المحتملة، لاسيما في ضوء النفوذ الإيراني في العراق، وقدراتها على زعزعة أمن واستقرار حلفاء أمريكا في منطقة الخليج العربي، وتهديدها بقصف القواعد الأميركية في المنطقة إذا تعرضت لهجوم غربي، ناهيك عمَّا يمكن أن

تلحقه إيران من خسائر وعرقلة للملاحة البحرية في مضيق هرمز وتداعيات ذلك على الاقتصاد الأمريكي والأوروبي، فضلًا عن الأوراق السياسية التي في يد طهران في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي لاسيما ما يتعلق بروابط علاقاتها الوثيقة بكلٍّ من: حزب الله اللبناني وحركة «حماس» الفلسطينية.

يُضاف إلى ذلك، إدراك الولايات المتحدة للموقفين: الروسي والصيني الرافضين لهذه الضربة، وتردد الموقف الأوروبي في دعم أى تحرك في هذا الاتجاه؛ تلافيًا لتكرار ما حدث في الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م.

سادسًا- الاستنتاجات العامة:

في ضوء ما سبق؛ فإنه يمكن استنتاج مجموعة من الاستنتاجات العامة، وذلك على النحو التالي:

١. تحتفظ إسرائيل حاليًّا بالتفوق النسبي للقوة في الشرق الأوسط، إلَّا أن هناك من القوى الإقليمية القوية الأخرى غير الراضية، وفي مقدمتها إيران، عن هذه الهيمنة الإسرائيلية النسبية القائمة، ومن ثَمَّ فهي تبدو دولة متحدية بقوة لإسرائيل.

وبمقارنة القدرات الشاملة لإسرائيل مع إيران، فإن إسرائيل هي الأكثر تطورًا وتقدمًا من الناحية التكنولوجية والاقتصادية، غير أنها تعاني من مشكلات عديدة، مقابل صعود لافت لإيران في مجال القدرات العسكرية التقليدية، مع اقترابها من حيازة السلاح النَّووي.

٢. ثمة تقارب في القوة النسبية – وفقًا لنظرية تحوُّل القوة – بين إسرائيل كـ «دولة مهيمنة» مفترضة في الشرق الأوسط من جهة، وبين إيران

باعتبارها «الدولة المتحدية» لهذه الهيمنة داخل الإقليم من جهة أخرى، وهذا التقارب متحقق وفق اعتبارات ثلاث، هي: السكان والإنتاجية الاقتصادية والمقدرة السياسية.

٣. أن احتمالات الحرب بين إسرائيل وإيران، ليست قليلة سواء في المستقبل المنظور أو في الأمد الأطول، مع اختلاف في أيٍّ منهما سيقدم على المبادرة بشن الحرب.

فإما تبادر بها إسرائيل لمنع إيران بوصفها الطرف المتحدي من الوصول لحالة التكافؤ ومن ثم التجاوز، أو من تشنها إيران في حال امتلاكها السلاح النَّووي وإقدامها على توجيه ضربة عسكرية لإسرائيل، بهدف إعادة صياغة التسلسل الهرمي في الشرق الأوسط، وفقًا لافتراضات نظرية تحوُّل القوة.

٤. اقتراب إيران من حيازة السلاح النووي، يرجح احتمالات نشوب حرب حادة وطويلة الأمد بينها وبين إسرائيل، ويعظم من ذلك أنه لا دور كبير يكمن أن تلعبه العوامل غير المادية في تحديد اتجاهات السلوك الإيراني الخارجي، فضلًا عن توافر ما يمكن تسميته بإرادة المواجهة الإستراتيجية لإسرائيل لدى صانع القرار الحالي في النظام السياسي الإيراني.

فوفقًا لنظرية تحوُّل القوة، فإن العلاقة بين الدول المهيمنة (إسرائيل) والدولة المتحدية لها (إيران) في حالة اللا تكافؤ أو التناظر الناقص، حيث لا تملك الدول المهيمنة القوة الكافية التي تجعلها تفرض نفسها كليًّا وتحصِّن نفسها ضد أي رد مدمر.

ويعزز من ذلك، وجود مؤشرات على تحوُّل في القوة على مستوى النظام الدولي يتمثل في بوادر تراجع مكانة الولايات المتحدة كدولة مهيمنة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

وصعود صيني مرتقب، ولما كان التغير في التسلسل الهرمي الدولي ينعكس على التسلسلات الهرمية الإقليمية، فإن هذه التطورات مستقبلًا ستعني خسارة أكبر لإسرائيل وخصمًا من مصادر قوتها، في حين ستعني بالنسبة لإيران مزيدًا من المكاسب وتعزيز أرصدة القوة الإقليمية، خاصةً بالنظر إلى العلاقات الإستراتيجية التي تربطها بالصين.

٥. احتمالات نشوب الحرب بين إسرائيل وإيران، قد تتراجع حتى في حال حازت طهران السلاح النَّووي، فربما يستخدم صانع القرار الإيراني هذه الميزة النسبية الجديدة التي تقلص فجوة القوة بينه وبين إسرائيل، في الدخول في مفاوضات ـ مع إسرائيل بوصفها الطرف المهيمن وبمشاركة ورعاية الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة عالميًّا- للوصول إلى معالم صفقة ما تحقق جانبًا من الطموحات الإقليمية لإيران، كأن يتم مثلًا الاعتراف بإيران كـ «دولة مهيمنة» في قطاع معين من الشرق الأوسط ، وهو منطقة الخليج العربي، والذي يمثل مجالًا حيويًّا تقليديًّا وتاريخيًّا بالنسبة لطهران.

٦. من غير المرجح أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حرب محتملة قد تنشب بين إسرائيل وإيران، ما لم تتعرض المصالحُ الأمريكية الحيوية في المنطقة لخطر مؤكَّد.

وبالتالي، من المرجح أن تواصل واشنطن منع إسرائيل عن توجيه ضربة استباقية منفردة للمنشآت النَّووية الإيرانية، مع مواصلة المزاوجة بين الضغط والتفاوض مع إيران لضمان عدم حيازتها للقنبلة الذرية، حفاظًا على أمن ووجود إسرائيل، ومنعًا لإحداث تغيير جذري في موازين القوى القائمة في إقليم الشرق الأوسط على نحو قد يهدد مصالح الولايات المتحدة أو أمن حلفائها في المنطقة.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـــع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

١. المراجع العربية:

أ)- الكتب:

- تامن، رونالد (وآخرون)، نظرية تحوُّل القوة: رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد محمود مصطفى وأشرف محمود سنجر،(الكويت: دار العلم للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م) .
- علوي، مصطفى، أمن الخليج وأمن البحر الأحمر، علوي، مصطفى (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، (جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ط١ ، ١٩٩٣م).
- غانم،عبد الحليم، الهجرة المعاكسة وتداعياتها على الكيان الصهيوني،(دمشق: الهيئة السورية العامة للكتاب، ط١، ٢٠١٩م).

ب)- الدوريات العلمية:

- أشكنازي، موطي: «كونفيدراليات على الطريق: العراق وسوريا وإيران»، مجلة «مختارات إسرائيلية»، العدد ١٥٤ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، أكتوبر ٢٠٠٧ م).
- عبد السلام، محمد: «التطورات الداخلية الإسرائيلية وتأثيراتها على التعامل مع الملف النَّووي الإيراني»، مجلة «أوراق الشرق الأوسط»،

العدد (٤٢)، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أكتوبر ٢٠٠٨م).

ج)- الرسائل العلمية: (١)

- عيد، محمد بدري، أثر أحداث ١١ سبتمبر على مستقبل الترتيبات الأمنية في الخليج العربي « ١٩٩٠- ٢٠٠٧م» ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

د). وكالات الأنباء والصحف والمواقع الإلكترونية:

- المرهون، عبد الجليل زيد: «إسرائيل وأمن الخليج»، الجزيرة نت ، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧م.

- «روسيا اليوم»، ٢٦/ ٩/ ٢٠٢٠م:

https://arabic.rt.com/world/1157550_%D8%A3%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D8%A7-%D8%A8%D9%86%D8%A7-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D9%88%D8%82-150-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B-1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%87-%D9%88%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%87

٢. المراجع الأجنبية:

I) Books:

- - International Intitute for Strategic Studies (IISS). The Military Balance. 1996 – 1997 . London . Brassey . Oxford Eng ; Oxford Univrisity Press . 1997

- Lowe. Robert & Spencer. Claire (Editors). Iran: its Neighbors and regional crises. A Middle East proposal report. (London: Royal Institute for international studies. 2006.

- - Wendt. Alexander. social theory of international relations. (Cambridge: Cambridge university press. 1999

II) Newspapers. News agencies & Electronic Websites:

www.aljazeera.net/NR/exeres-

- https://www.bonbast.com/historical

https://databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=IRN

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=iran-

- https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=israel

https://www.sipri.org/sites/default/files/Data%20for%20all%20countries%20from%201988%E2%80%932019%20as%20a%20share%20of%20GDP.pdf

- https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-06/yb20_summary_en_v2.pdf

https://www.worldometers.info/world-population/population-by-country -

https://worldpopulationreview.com/country-rankings/education-rankings-by-country-

https://www.worldometers.info/demographics/life-expectancy/-

الهوامش:

١. علوي، مصطفى، أمن الخليج وأمن البحر الأحمر، علوي، مصطفى (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، (القاهرة: ط١، ١٩٩٣م)، ص٥٥.

٢. عبد السلام، محمد: «التطورات الداخلية الإسرائيلية وتأثيراتها على التعامل مع الملف النَّووي الإيراني»، مجلة «أوراق الشرق الأوسط»، العدد (٤٢)، (القاهرة: أكتوبر ٢٠٠٨م)، ص ١٤١ –١٤٢.

٣. أشكنازي، موطي: «كونفيدراليات على الطريق: العراق وسوريا وإيران»، مجلة «مختارات إسرائيلية»، العدد ١٥٤ (القاهرة: أكتوبر ٢٠٠٧ م)، ص٨٩.

4. www.aljazeera.net/NR/exeres

٥. المرهون، عبد الجليل زيد: «إسرائيل وأمن الخليج»، الجزيرة نت، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧م.

٦. تامن، رونالد (وآخرون)، نظرية تحوُّل القوة: رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد محمود مصطفى وأشرف محمود سنجر،(الكويت: ط١، ٢٠٠٧م)، ص ٢٣ -٢٩.

7- Wendt. Alexander. social theory of international relations. (Cambridge: Cambridge university press. 1999. p264.

8. t Lowe. Rober & Spencer. Claire (Editors). Iran: its Neighbors and regional crises. A Middle East proposal report. (London: Royal Institute for international studies. 2006. 67.

٩. مجموعة باحثين:»تأثير الثقافة والدين والتقاليد في العلاقات الدولية»، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة «السياسة الدولية»، العدد ١٨٦،أكتوبر ٢٠١١م، ص ٢٣.

10. https://www.worldometers.info/world-population/population-by-country/

11. https://worldpopulationreview.com/country-rankings/education-rankings-by-country

12. https://www.worldometers.info/demographics/life-expectancy/

١٣.غانم،عبد الحليم، الهجرة المعاكسة وتداعياتها على الكيان الصهيوني،(دمشق: ط١، ٢٠١٩م)، ص ٥٦ وص ٧٢.

14. https://www.worldometers.info/world-population/population-by-country/

15. https://worldpopulationreview.com/country-rankings/education-rankings-by-country

16. https://www.worldometers.info/demographics/life-expectancy/

17.https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=israel

18 files/2020-06/yb20_summary_en_v2.pdf

19 https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=iran

20. international Intitute for Strategic Studies (IISS) . The Military Balance . 1996 – 1997 . London . Brassey . Oxford Eng ; Oxford Univrisity Press . 1997. p 247

٢١ .لمزيد من التفاصيل عن قدرات إيران التسليحية والصاروخية منذ تسعينات القرن العشرين، انظر: عيد، محمد بدري، أثر أحداث ١١ سبتمبر على مستقبل الترتيبات الأمنية في الخليج العربي « ١٩٩٠-٢٠٠٧م ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٨١-٨٦.

22.https://www.sipri.org/sites/default/files/Data%20for%20all%20countries%20from%201988%E2%80%932019%20as%20a%20share%20of%20GDP.pdf

٢٣. تامن، رونالد (وأخرون)، نظرية تحوُّل القوة: رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

٢٤. الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني خلال اجتماعه في المركز الوطني لمكافحة فيروس كورونا في العاصمة طهران،»روسيا اليوم»، ٢٦/ ٩/ ٢٠٢٠م.

https://arabic.rt.com/world/1157550-%D8%A3%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D8%A7-%D8%A8%D9%86%D8%A7-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82-150-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF%D8%A9%D9%87-%D9%88%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%85

%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%87/

25. https://www.bonbast.com/historical

26.https://databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=IRN

27.https://databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=ISR

٢٨. تامن، رونالد (وآخرون)، نظرية تحوُّل القوة: رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

٢٩. من أبرز وأحدث الأمثلة على ذلك، حالة التأزيم السياسي الذي شهدته إسرائيل خلال العامين الأخيرين، حيث أجرت لأول مرة منذ إعلام قيام الدولة عام ١٩٤٨م، ثلاث انتخابات للكنيست (البرلمان) في أقل من عام ونصف العام (ما بين أبريل ٢٠١٩م ويونيو ٢٠٢١م)، فضلًا عن الانشقاقات داخل تيار اليمين الإسرائيلي، والتراجع الحاد في الحضور السياسي لتيار اليسار، ناهيك عن تعاظم التوجهات الدينية والقومية المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي.

٣٠. تامن، رونالد (وأخرون)، نظرية تحوُّل القوة: رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤ .

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

قواعد النشر في سلسلة التقرير الاستراتيجي يصدر شهرياً

- أن يكون موضوع التقرير الاستراتيجي معنياً بالقضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت في المقام الأول، ودول منطقة الخليج والجزيرة العربية بشكل عام.
- ألا تقل عدد صفحات التقرير عن (١٥) صفحة (٣٧٥٠ كلمة).
- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت